Revue de la Recherche Scientifique (Revue-RS)
Vol. 2, No. 1, Février 2026
ISSN : 3105-6520
Il s'agit d'un article en libre accès sous licence CC BY-NC-ND.

مبدأ الإمكان والوجوب في الكلام الإسلامي: نحو إعادة بناء مفهوم الضرورة في الفلسفة العقدية

صفاء والشمش والأستاذ عبد المجيد بوشبكة
مختبر دراسات الفكر والمجتمع

الملخص:

يتناول هذا البحث قضية الإمكان والوجوب في علم الكلام الإسلامي، مسلطا الضوء على العلاقة المعقدة بين القدرة الإلهية والحرية الإنسانية والمسؤولية الأخلاقية. يركز البحث على دراسة مواقف مدرستي المعتزلة والأشاعرة، حيث يرى المعتزلة أن الإنسان يتمتع بحرية شبه مطلقة وإمكان حقيقي للاختيار بين الخير والشر، ما يجعل المسؤولية الأخلاقية قائمة بشكل كامل، وأن التكليف الإلهي يجب أن يكون متناسبا مع قدرته. بالمقابل، يرى الأشاعرة أن الإمكان البشري محدود بالإمكان المحدث الذي خلقه الله، مع الحفاظ على مطلقية الوجوب الإلهي، بحيث يكون الإنسان مكلفا بما يقدر عليه دون أن يمتد إلى القدرة المطلقة.

ويستعرض البحث أيضا إعادة قراءة هذه المفاهيم في ضوء المنطق الحديث ونظريات الاحتمالات، مبينا أن التراث الكلامي امتلك أدوات تحليلية دقيقة تتيح الجمع بين الضرورة الإلهية المطلقة والإمكان البشري الأخلاقي، بحيث يظل الفعل الإنساني ضمن نطاق المسؤولية، دون الإخلال بشمولية القدرة الإلهية. كما يطبق البحث هذا النموذج على القضايا العقدية المعاصرة، مثل مسألة القضاء والقدر وصفات الله، موضحا أن النصوص الشرعية تدعم مفهوم الإمكان الأخلاقي الفردي ضمن إطار الضرورة الكونية.

يخلص البحث إلى أن علم الكلام الإسلامي ليس مجرد تراث نظري، بل مجال حي قادر على الحوار مع الفكر الحديث والفلسفة الأخلاقية، وإنتاج نماذج تفسيرية تحفظ التوازن بين الإيمان والعقل، وبين الضرورة الإلهية والإمكان البشري، مما يعزز فهم الإنسان ككائن مسؤول أخلاقيا ضمن نظام إلهي عادل.

الكلمات المفتاحية: الإمكان البشري، الوجوب الإلهي، الحرية والمسؤولية، العدالة الإلهية، الضرورة والاحتمالات.

Abstract:

This study addresses the issue of possibility (al-imkān) and obligation (al-wujūb) in Islamic theology, focusing on the complex relationship between divine omnipotence, human freedom, and moral responsibility. The research examines the positions of the Muʿtazila and the Ashʿarites, where the Muʿtazila assert that humans possess near-absolute freedom and genuine capacity to choose between good and evil, making moral responsibility fully applicable, and that divine obligation must correspond to human capability. In contrast, the Ashʿarites hold that human capacity is limited to the "created ability" (al-imkān al-muḥdath) granted by God, while divine obligation remains absolute, so humans are accountable only within their granted capacity, without attaining full autonomy.

The study also reinterprets these concepts through modern logic and probability theories, demonstrating that the classical theological tradition contains precise analytical tools that reconcile absolute divine necessity with human moral agency. This dual framework is applied to contemporary theological issues, such as divine decree (al-qadāʾ wa-al-qadar) and the attributes of God, showing that sacred texts support the notion of individual moral possibility within a comprehensive divine framework.

The research concludes that Islamic theology is not merely a historical tradition but a living discipline capable of engaging modern thought and ethical philosophy. It provides interpretive models that maintain the balance between faith and reason, and between divine necessity and human moral agency.

Keywords: Human capability, Divine obligation, Freedom and responsibility, Divine justice, Necessity and possibility.

Digital Object Identifier (DOI): https://doi.org/10.5281/zenodo.**18712375**

1. المقدمة:

تعد قضية الإمكان والوجوب من أبرز القضايا العقدية في علم الكلام الإسلامي، إذ تمثل مفتاحا لفهم العلاقة بين قدرة الله المطلقة وحرية الإنسان، وتشكل أساسا لفهم الضرورة والاحتمال في الفكر الإسلامي. لقد تناولت الدراسات التقليدية مواقف الفرق الكلامية المختلفة، مثل المعتزلة والأشاعرة، لكن هذه الدراسات اقتصرت غالبا على العرض التاريخي دون تحليل منطقي منهجي يجمع بين التراث الأدبي والفلسفي الإسلامي وأدوات التفكير الحديث.

الإشكالية:

ورغم الأهمية البالغة لهذه القضية، يظل السؤال الرئيس قائما:

كيف يمكن إعادة بناء مفهوم الضرورة في الفلسفة العقدية الإسلامية بطريقة توازن بين الوجوب الإلهي والإمكان البشري، مع الاستفادة من أدوات المنطق والاحتمالات الحديثة؟

تكمن الإشكالية في عدم وجود نموذج منهجي شامل يربط بين النصوص التراثية وبين التحليل المنطقي المعاصر، وهو ما يحد من القدرة على تقديم قراءة فكرية حديثة للقضايا العقدية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يقدم قراءة جديدة لمفهوم الضرورة في علم الكلام، بما يعيد الاعتبار إلى دراسة الإمكان والوجوب ليس فقط كموضوع تاريخي، بل كمسألة فلسفية قابلة للتطوير والنقد. كما يسهم البحث في توسيع دائرة الدراسة العقدية لتشمل التحليل المنطقي الحديث، مما يوفر أدوات لفهم القضايا المعاصرة، مثل القضاء والقدر وصفات الله، بشكل متوازن ومنهجي.

أهداف البحث:

- دراسة موقف المعتزلة والأشاعرة من الإمكان والوجوب.
- تحليل العلاقة بين القدرة الإلهية والحرية الإنسانية بشكل فلسفي منطقي.
- تطوير نموذج حديث لفهم الضرورات والاحتمالات في علم الكلام.
- تقديم إضافة معرفية تسهم في إثراء الدراسات العقدية المعاصرة.

المنهجية:

يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي لدراسة النصوص الكلامية، مع المنهج الفلسفي والمنطقي لإعادة بناء العلاقة بين الوجوب الإلهي والإمكان البشري. كما يتم الاستفادة من أدوات المنطق الحديث ونظريات الاحتمالات لتقديم نموذج معرفي جديد، يحقق التوازن بين النص التراثي والمنهجية المعاصرة.

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهومي الإمكان والوجوب في علم الكلام، مع دراسة مواقف المعتزلة والأشاعرة.

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين الوجوب الإلهي والإمكان البشري، مع إبراز نقاط الاشتراك والاختلاف بين الفرق الكلامية.

المبحث الثالث: إعادة بناء مفهوم الضرورة والاحتمالات في ضوء المنطق المعاصر، مع تطبيقات على القضايا العقدية المعاصرة.

1- الإطار النظري لمفهومي الإمكان والوجوب في علم الكلام الإسلامي

1-1 المطلب الأول: تعريف الإمكان والوجوب في الفكر الإسلامي

تعد قضية الإمكان والوجوب من القضايا الأساسية في علم الكلام الإسلامي، لأنها تمثل الركيزة التي يفهم من خلالها قدرة الله المطلقة وحرية الإنسان ومسؤوليته الأخلاقية. وقد تناولها العلماء بطرق متنوعة بحسب منهجهم العقلي، فقسموا مفهومي الإمكان والوجوب إلى مستويات لغوية وفلسفية وكلامية، مع إبراز العلاقة بين القدرة الإلهية والحرية البشرية.

أولا: تعريف الإمكان

في اللغة، الإمكان يعني القدرة على وقوع شيء ما، أو ما يمكن حدوثه.[1]

أما في سياق الكلام الإسلامي، فقد ارتبط الإمكان بقدرة الإنسان على الفعل ضمن حدود قدرته، أي ما يسمح له به من قبل الله دون إرغامه.

الأشاعرة: يرى أبو الحسن الأشعري أن الإنسان لديه ما يسمى الإمكان المحدث، وهو القدرة التي خلقها الله له على الفعل، ولا يستطيع الإنسان تجاوزها. يقول الأشعري: الله تعالى محدث كل شيء، ومقدر الأمور كلها، ولا يكون للعبد إلا الإمكان المحدث، فهو مكلف بما استطاع، والإيمان واجب عليه، لكن القدرة الحقيقية لله وحده.[2]

المعتزلة: وضع المعتزلة الإمكان البشري الحقيقي في مركز نظريتهم، معتبرين أن الإنسان قادر على الاختيار الحر بين الخير والشر، وهو ما يجعل الإنسان مسؤولا أخلاقيا عن أفعاله. وقد عبّر واصل بن عطاء عن هذه الفكرة في كتاباته الكلامية من خلال التأكيد على أن الإيمان بالعقل يحتم الاعتقاد بأن الله قد جعل للإنسان اختيارًا بين الخير والشر، فلا يجوز تحميله ما لا يقدر عليه، ولا يلزم وجوبا إلا ما هو في مقدوره.[3]

ومن هنا تستدل المعتزلة بالآية: (لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ) سورة البقرة: الآية 286، دلالة على أن قدرة الإنسان على الفعل هي المعيار الأساسي للمحاسبة والجزاء.

---

[1] ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. بيروت: دار صادر، ط3، ج1، ص. 74

[2] الإبانة عن أصول الديانة. لـأبو الحسن الأشعري. تحقيق: فؤاد سزكين. القاهرة: دار الأنصار، ص. 98 (بالمعنى)

[3] واصل بن عطاء، أبو حذيفة المخزومي (80–131هـ)، مؤسس فرقة المعتزلة، في كتبه ورسائله الكلامية التي نُقلت في المعاجم والكتب التراثية، مثل *أصناف المرجئة* و*معاني القرآن*، حيث يناقش مسائل الإمكان والوجوب وقدرة الإنسان على الاختيار

ثانيا: تعريف الوجوب

الوجوب في اللغة يعني اللزوم أو السقوط والثبوت على الشيء، كما يشرح ابن فارس واللغويون في تعريف اللفظ وجب، أي سقط أو ثبت.[4]

اصطلاحا عند أصول الفقهاء :الواجب هو ما طلبه الشرع فعله طلبا جازما أو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه[5].

يرى الأشاعرة أن الوجوب المطلق لا يثبت إلا لله تعالى، لأنه سبحانه المتصرف بالإرادة والمشيئة في جميع الكائنات، خالق أفعال العباد خيرها وشرها. غير أنهم يقرّرون أن التكليف الشرعي إنما يتعلق بالعبد في حدود استطاعته، إذ لا يُكلَّف بما لا يطيق، وتكون قدرته مقارنة للفعل على وجه الكسب، لا على وجه الاستقلال بالخلق.[6]

يرى المعتزلة أن الوجوب في مجال التكليف لا يصح إلا مع القدرة، لأن التكليف بما لا يطاق يقتضي الظلم، والظلم قبيح عقلا وممتنع على الله تعالى. ومن ثم فإن الإنسان عندهم فاعل لأفعاله حقيقة، قادر على الخير والشر، ومحاسَبٌ عليهما؛ إذ لو لم تكن له قدرة سابقة على الفعل لما صح توجيه الأمر والنهي إليه، ولا استقام معنى الثواب والعقاب. وهذا التصور ينبني على أصلهم في العدل الإلهي، الذي يقتضي تنزيه الله عن تكليف العباد بما لا يقدرون عليه، لأن في ذلك منافاة للعدل.[7]

يتضح من التعريفات السابقة أن هناك محورين أساسيين للجدل الكلامي:

1. **مدى حرية الإنسان:** هل الإنسان قادر فعليا على اختيار أفعاله بحرية تامة (المعتزلة) أم أن قدرته محدودة بما يحدده الله (الأشاعرة)؟
2. **مدى مطلقية الوجوب الإلهي:** هل الوجوب شاملا لكل شيء بمشيئة الله المطلقة (الأشاعرة) أم أن هناك مجالا للوجوب البشري ضمن إمكانه (المعتزلة)؟

2-1 موقف المعتزلة من الإمكان والوجوب

ركزت المدرسة المعتزلية على حرية الإنسان ومسؤوليته الكاملة، معتبرة أن العدالة الإلهية لا تتحقق إلا إذا كان الإنسان قادرا على اختيار أفعاله بحرية. فالإمكان البشري عندهم حقيقي وليس محدودا بالإمكان المحدث، وهو ما يجعل الإنسان فاعلا حقيقيا لأفعاله، فالمعتزلة ترى أن العدل الإلهي يقتضي إثبات قدرة

---

[4] ابن فارس، *مقاييس اللغة*، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1399هـ/1979م، ج6، صـ 89–92 (بتصرف) .

[5] الغزالي، *المستصفى من علم الأصول*، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/1993م، ج1، صـ 310–320 (بتصرف).

[6] أبو الحسن الأشعري، *الإبانة عن أصول الديانة*، تحقيق فؤاد سزكين، دار الأنصار، القاهرة، 1397هـ، صـ 41–45 (باب القول في الاستطاعة وأفعال العباد)؛ وانظر أيضا: *مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1950م، ج1، صـ 290–295. (بتصرف)

[7] القاضي عبد الجبار بن أحمد، *شرح الأصول الخمسة*، تحقيق عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، 1965م، صـ 268–275؛ وانظر أيضا: ــ *المغني في أبواب التوحيد والعدل*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج8، صـ 15–40. (بالمعنى)

حقيقية للإنسان على أفعاله، وأن يكون مختارا بين الخير والشر اختيارا فعليا لا صوريا، لأن التكليف لا يستقيم عقلا إلا مع ثبوت الاستطاعة السابقة للفعل. فالإنسان – في نظرهم – هو الفاعل لأعماله على جهة الحقيقة، ومسؤوليته الأخلاقية قائمة على قدرته وتمكنه، إذ لا يجوز في حكم العقل أن يكلف العبد بما لا يقدر عليه، ولا أن يعاقب على فعل لم يكن له فيه اختيار. ومن ثم فإن الوجوب عندهم لا يتعلق بالعبد إلا في حدود ما يدخل تحت قدرته وإمكانه، اتساقا مع أصلهم في العدل ونفي الظلم عن الله تعالى.[8]

واستدل المعتزلة على ذلك بقوله تعالى: (لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْۗ) سورة البقرة: الآية 286، هذه الآية توضح أن التكليف الإلهي مرتبط بما يستطيع الإنسان فعله، وأن العدالة تقتضي أن يكون الإنسان مسؤولا عن أفعاله ضمن إمكانه. كما يستدلون بالحديث النبوي: "إنَّ اللهَ كتب الإحسانَ على كلِّ شيءٍ، فإذا قتلتم فأحسنوا القِتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذِّبحة، وليُحِدَّ أحدُكم شفرته، وليرح ذبيحته"[9] لتأكيد أن التكليف مرتبط بالقدرة الواقعية للعبد، لا بما يتجاوز طاقته.

مثال: الشخص الذي يريد أداء الصدقة أو الصوم لكنه عاجز ماديا أو صحيا لا يحاسب على ذلك، لأن المسؤولية تقع ضمن الإمكان البشري. ومن هنا يتضح التركيز المعتزلي على توازن العدالة الإلهية مع حرية الإنسان.

3-1 موقف الأشاعرة من الإمكان والوجوب

على النقيض، يرى الأشاعرة أن الوجوب الإلهي مطلق، وأن قدرة الإنسان محدودة بالإمكان المحدث، وهو ما يضمن الحفاظ على التوحيد الكامل للقدرة الإلهية. فالإنسان مكلف بما أُعطي من قدرة، بينما القدرة الكاملة لله وحده. حيث يقرر الأشاعرة أن الله تعالى خالق جميع الموجودات، وأن أفعال العباد داخلة تحت خلقه ومشيئته، فلا يقع شيء في الكون إلا بإرادته وتقديره. غير أنهم يثبتون للعبد قدرة حادثة مقارنة للفعل، بها يقع الكسب دون أن يكون خالقا لفعله استقلالا، وبذلك يجمعون بين شمول القدرة الإلهية وإثبات التكليف في حدود الاستطاعة.[10]

ويستدل الأشاعرة بآية من القرآن المجيد: (وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُۚ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ) سورة القصص: الآية 68، لتأكيد مطلقية الوجوب الإلهي، وأن الإنسان يقع تحت نطاق الإمكان المحدث. كما يستدلون بالحديث: "كلُّ أمتي معافًى إلا المجاهرين، وإن من المجاهرة أن يعمل الرجلُ بالليل عملًا ثم يصبح وقد ستره الله عليه، فيقول: يا فلان، عملتُ البارحة كذا وكذا، وقد بات يستره ربُّه ويصبح

---

[8] القاضي عبد الجبار، *شرح الأصول الخمسة*، (باب العدل والاستطاعة). تحقيق عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، 1965م، صـ 301–310 (بالمعنى)

[9] ورد في في **صحيح مسلم**؛ حيث أخرجه مسلم بن الحجاج في صحيحه، كتاب **الصيد والذبائح**، باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة، حديث رقم (1955)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

[10] أبو الحسن الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق فؤاد سزكين، دار الأنصار، القاهرة، 1397هـ، صـ 41–45 (باب القول في الاستطاعة وأفعال العباد)؛ وانظر أيضًا: ـــــ، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1950م، ج1، صـ 290–295. (بالمعنى)

يكشف ستر الله عنه..."[11] الذي يوضح أن المحاسبة تقع فقط ضمن ما استطاع الإنسان فعله، مع الحفاظ على مطلقية القدرة الإلهية.

يظهر أن الفارق بين المعتزلة والأشاعرة يكمن في درجة الحرية الإنسانية ومدى مطلقية الوجوب الإلهي. فالمعتزلة يمنحون الإنسان حرية شبه مطلقة ومسؤولية كاملة، بينما الأشاعرة يربطون الحرية بالإمكان المحدث، مع مطلقية الوجوب الإلهي. وهذا الفارق له آثار مباشرة على مفهوم العدالة الإلهية، الجزاء والعقاب، وتقدير أفعال الإنسان الأخلاقية، ويهيئ الأرضية لإعادة قراءة العلاقة بين الإمكان والوجوب في المباحث اللاحقة.

2- العلاقة بين الوجوب الإلهي والإمكان البشري

تشكل العلاقة بين الوجوب الإلهي والإمكان البشري محورا أساسيا لفهم مسائل القضاء والقدر، ومسؤولية الإنسان، والعدالة الإلهية. فالموازنة بين قدرة الله المطلقة وحرية الإنسان في الفعل تمثل تحديا مركزيا في الفكر الإسلامي، وقد تناولها كل من الأشاعرة والمعتزلة بتفصيل، مع اختلافات منهجية واضحة، وهو ما سنحلله في هذا المبحث.

1-2 قراءة منطقية للقدرة الإلهية وفق التراث

القدرة الإلهية، في التراث الكلامي، ليست مجرد إمكان لغوي، بل هي قدرة مطلقة على تحقيق كل ما يقتضيه الوجوب الإلهي. يرى الأشاعرة أن كل ما يقع في الكون مرتبط بمشيئة الله، والقدرة المطلقة لله لا تتعارض مع التكليف الإنساني، إذ يُحصر الإنسان في الإمكان المحدث الذي خلقه الله له. يقرر أبو الحسن الأشعري أن الله تعالى هو الخالق لجميع الموجودات، وأن أفعال العباد داخلة في عموم خلقه وتقديره، وأن قدرة العبد حادثة واقعة تحت سلطان القدرة الإلهية، مما يحقق معنى التوحيد في الخلق والتدبير. يقول الأشعري في كتابه الإبانة عن أصول الديانة: وأن الله خالق كل شيء، ولا يكون في ملكه إلا ما يريد[12]، وهو تقرير ينسجم مع الآية الدالة على شمول المشيئة الإلهية، كقوله تعالى: (وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ)سورة القصص: الآية 68، بما يؤكد انفراد الله بالخلق والتقدير ونفي الاستقلال الحقيقي لقدرة العبد.

أما المعتزلة يروا أن أساس التكليف الإلهي قائم على العدل، وأن عدل الله يقتضي بالضرورة أن يكون الإنسان قادرا على الفعل والترك قبل وقوع التكليف، لأن تكليف العاجز ينافي الحكمة والعدل الإلهيين. لذلك قرروا أن الاستطاعة متقدمة على الفعل وملازمة لصحته، وأن الإنسان فاعل لأفعاله على وجه الاختيار، مما يجعله مستحقا للمدح أو الذم والثواب أو العقاب. وقد استندوا في ذلك إلى النصوص القرآنية الدالة على نفي التكليف بما لا يطاق، كقوله تعالى: (لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ لَهَا) سورة البقرة: الآية 286، معتبرين أن الإمكان البشري هو شرط المسؤولية الأخلاقية والشرعية، وأن سقوط القدرة يسقط

[11] ورد الحديث في صحيح البخاري؛ حيث أخرجه محمد بن إسماعيل البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه، حديث رقم (6069) بحسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار طوق النجاة، بيروت، 1422هـ.

[12] أبو الحسن الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق: فؤاد سزكين، فرانكفورت: معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، 1986م، ص. 98.

المؤاخذة.[13] وهذا التصور يرتبط عندهم بأصل العدل الإلهي، أحد أصولهم الخمسة، حيث يجعلون الحكمة الإلهية منزهة عن التكليف بما يستحيل على العبد فعله، لأن ذلك - في نظرهم - يفضي إلى الجور، وهو محال في حق الله تعالى.

الإنسان المكلف بالصوم أو الصدقة، إذا واجه عجزا ماديًا أو صحيا، فإن المسؤولية تقع ضمن إمكانه، والوجوب الإلهي يظل قائما، لكنه يتوازن مع الحرية الواقعية للفعل البشري. هذا التوازن يمثل إطارا منطقيا لحل التوتر بين المطلقية الإلهية والحرية الإنسانية.

2-2 الحرية الإنسانية بين الإلزام والإمكان

تنبني الحرية الإنسانية في التصور الاعتزالي على مبدأ العدل الإلهي، إذ لا يتصور - في إطار هذا النسق - تكليف بلا قدرة، ولا مساءلة بلا اختيار. لذلك قرر المعتزلة أن الإنسان فاعل لأفعاله الاختيارية على الحقيقة، وأن له استطاعة سابقة بها يتعلق الخطاب الشرعي ويصح الثواب والعقاب. فالحرية هنا ليست مجرد إمكانية نفسية، بل شرط أنطولوجي لقيام النظام الأخلاقي، لأنها الأساس الذي يبرر نسبة الفعل إلى صاحبه.[14] ويجد هذا التصور سنده في قوله تعالى: (وَقُلِ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ) سورة الكهف: الآية 29 حيث تقرر الآية مبدأ الاختيار ضمن سياق الابتلاء، بما يجعل الإرادة الإنسانية مجالا لتحقق المسؤولية، لا خروجا عن المشيئة الإلهية، بل واقعة في نطاق الحكمة والعدل.

أما الأشاعرة يعتقدون أن حرية الإنسان ليست استقلالا بالفعل، بل هي قدرة حادثة يخلقها الله في العبد مقترنة بالفعل، وبها يتحقق معنى الكسب. فالإنسان مختار من جهة تعلق الفعل به، لكنه غير مستقل بالإيجاد، لأن الخلق من خصائص القدرة الإلهية وحدها.[15] وبهذا يسعى التصور الأشعري إلى الجمع بين عموم المشيئة الإلهية وثبوت المسؤولية الإنسانية، بحيث تكون الحرية واقعة ضمن القدرة الممنوحة لا قدرة مطلقة قائمة بذاتها. ويستند هذا المعنى إلى قوله تعالى: (وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ) سورة التوبة: الآية 105، إذ تؤكد الآية أن الأعمال الإنسانية مرتبطة بالاختيار، ويكون الإنسان مسؤولا عنها ضمن قدرته الممنوحة، وهو ما يوازن بين القدرة الإلهية والمحاسبة الأخلاقية للإنسان.

بالمقارنة بين الفريقين يظهر أن الاختلاف ليس في مسؤولية الإنسان، بل في مدى حرية الإنسان ودرجة ارتباطها بالإمكان المحدث. وتطبيقًا، إذا أراد الإنسان فعل الخير لكنه عاجز، فالجزاء والعقاب يتناسب مع قدرته، وهذا يوضح كيف يمكن الجمع بين العدالة الإلهية والحرية الإنسانية ضمن منطق التراث.

[13] هذا المعنى — وهو اشتراط القدرة لصحة التكليف ونفي التكليف بما لا يطاق عند المعتزلة — مقرر في مصادرهم الكلامية عند بحث أصل العدل والاستطاعة، ينظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة؛ والمغني في أبواب التوحيد والعدل؛ كما نقله عنهم أصحاب كتب الفرق: أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين؛ وعبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق

[14] لتوسع أنظر القاضي عبد الجبار الهمذاني، شرح الأصول الخمسة.

[15] أبو الحسن الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، ص 98 (بالمعنى)

3-2 نقاط الاشتراك والاختلاف بين الفرق الكلامية

تعتبر مقارنة مواقف المعتزلة والأشاعرة من الإمكان والوجوب خطوة مركزية لفهم العلاقة بين القدرة الإلهية وحرية الإنسان، وكيفية بناء الإطار العقدي لمفهوم العدالة الإلهية والمحاسبة الأخلاقية. وعلى الرغم من اختلاف المنهج بين المذهبين، إلا أن دراسة نقاط الاشتراك والاختلاف تكشف أبعادًا دقيقة للتوازن بين الإرادة الإلهية والإمكان البشري.

أولا: نقاط الاشتراك

الاعتراف بالمسؤولية الإنسانية ضمن الإمكان: تتفق المدارس على أن الإنسان مسؤول أخلاقيا عن أفعاله ضمن حدود قدرته الفعلية، وأن العدالة الإلهية تتطلب عدم تحميل الإنسان ما لا يستطيع فعله.

الإيمان بوجوب الفعل الإلهي: كلا المذهبين يرى وجوب الفعل الإلهي، أي أن الله قادر على كل شيء، وأن أحداث الكون مرتبطة بمشيئته، مما يحفظ مطلقية القدرة الإلهية وتوحيد الصفات.

الربط بين التكليف والقدرة: تتفق المدارس على أن التكليف يجب أن يكون متناسبًا مع إمكان المكلف، وهو ما يسمح بجمع بين مبدأ العدل الإلهي وحرية الإنسان العملية، ويشكل أساسًا لفهم القضاء والقدر.

ثانيا: نقاط الاختلاف

مدى الحرية الإنسانية: المعتزلة: تعتبر الحرية شبه مطلقة، فالإنسان قادر على اختيار الخير والشر دون تدخل مباشر من الله، وهذا يجعل المسؤولية الأخلاقية كاملة والأشاعرة: ترى الحرية محدودة بالإمكان المحدث الذي خلقه الله، فالإنسان مكلف فقط بما يستطيع فعله، ولا يمتد قدره إلى القدرة المطلقة.

مفهوم الوجوب الإلهي: المعتزلة: يربطون الوجوب الإلهي بما يقدر عليه الإنسان، لضمان العدالة، فالوجوب مرتبط بالقدرة الواقعية للعبد. والأشاعرة: وجوب مطلق وشامل لكل شيء، والإنسان مسؤول ضمن حدود الإمكان المحدث فقط، مما يضمن حفظ مطلقية قدرة الله.

تأثير الاختلاف على مفاهيم القضاء والقدر والجزاء: عند المعتزلة، القضاء والقدر مرتبطان بالقدرة الإنسانية، أي أن الإنسان يختار أفعاله، ويجازى أو يعاقب وفق اختياره الحر، مما يعزز مبدأ العدل التكويني. وعند الأشاعرة، القضاء والقدر يشملان كل شيء، لكن المحاسبة تقع ضمن الإمكان المحدث، وهو ما يعكس مبدأ التوازن بين مطلقية القدرة الإلهية والمسؤولية الإنسانية المحدودة.

مثال:

إذا أراد الإنسان الصوم لكنه عجز بسبب مرض:

وفق المعتزلة: الحرية شبه مطلقة والمسؤولية مرتبطة بما استطاع الإنسان فعله.

وفق الأشاعرة: الإنسان مكلف ضمن الإمكان المحدث، والجزاء يقع ضمن حدود القدرة الممنوحة من الله، والوجوب الإلهي مطلق في ذاته.

3- إعادة بناء مفهوم الضرورة والاحتمالات في ضوء المنطق المعاصر

شهد الفكر الإسلامي عبر تاريخه تطورا مستمرا في تناول مفهومي الإمكان والوجوب، وقد لعبت مدارس الكلام المختلفة دورا بارزا في تحليل طبيعة قدرة الإنسان ووجوب الله المطلق. ومع ظهور المنطق الرمزي ونظريات الاحتمالات الحديثة، أصبح بالإمكان إعادة صياغة هذه المفاهيم بطريقة تحليلية دقيقة تجمع بين التراث الكلامي وطرق التحليل الحديثة، مع الحفاظ على أبعاد التكليف الإلهي والحرية الإنسانية. يهدف هذا المبحث إلى تقديم نموذج منهجي حديث يفسر العلاقة بين الضرورة والاحتمالات في القضايا العقدية، مع دمج الأمثلة التطبيقية والاستدلال الشرعي.

1-3 مراجعة المنطق الحديث ونظريات الاحتمالات

رغم غياب مصطلحات المنطق والاحتمالات الحديثة في التراث، إلا أن دراسة النصوص الكلامية تظهر إمكانية فهم الإمكان البشري والوجوب الإلهي بطريقة تحليلية.

في التراث الأشعري، يُنظر إلى كل ما يقع في الكون على أنه نتيجة لقدرة الله ومشيئته المطلقة، بينما الإنسان مكلف بما استطاع ضمن الإمكان المحدث الذي خلقه الله له. أبو الحسن الأشعري

أكد على أن الله تعالى محدث كل شيء، ومقدر الأمور كلها، ولا يكون للعبد إلا الإمكان المحدث، فهو مكلف بما استطاع، والإيمان واجب عليه2.[16]

هذا الرأي يكشف بوضوح أن الإمكان عند الأشاعرة ليس إمكانا ذاتيا قائما بالإنسان، بل هو إمكان "ممنوح"، مخلوق، مرتبط بلحظة القدرة التي يخلقها الله في العبد عند الفعل، إذا يمكن القول إن الأشاعرة يعيدون تعريف الإمكان بوصفه مجالا محدودا داخل ضرورة إلهية أوسع. فالإنسان لا يخرج عن النظام الضروري للكون، لكنه يتحرك داخله ضمن مساحة تكليفية تجعل أفعاله قابلة للوصف الأخلاقي.

في المقابل، يرى المعتزلة أن الإنسان يتمتع بحرية حقيقية في الاختيار، وأن العدالة الإلهية تقتضي ألا يُحاسب على ما لا يستطيع فعله.

يقرر المعتزلة، منذ واصل بن عطاء، أن عدل الله يقتضي تمكين الإنسان من الاختيار، وأن التكليف لا يكون إلا مع القدرة، وهو ما توسع القاضي عبد الجبار في تقريره في المغني في أبواب التوحيد والعدل.[17] مستدلين بالآية الكريمة: (لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) سورة البقرة: الآية 286، هذه الآية تعد قاعدة كلامية كبرى، لأنها تربط الحكم الشرعي بحدود القدرة الواقعية. فالمسألة هنا ليس مجرد استطاعة نظرية، بل قدرة فعلية ملموسة. ومن ثم فإن الاحتمال – بمعناه الكلامي – هو مجال الأفعال التي تقع داخل هذا الوسع. أي أن الإنسان يتحرك في نطاق من الإمكانات الواقعية، وهذه الإمكانات هي التي تشكل ميدان مسؤوليته.

[16] أبو الحسن الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، ص 98

[17] حول اشتراط القدرة في التكليف عند المعتزلة، انظر: القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج6؛ وكذلك عرض أصول المعتزلة في كتب المقالات مثل الأشعري، مقالات الإسلاميين.

فالمعتزلة يحولون الإمكان إلى مبدأ معياري: الإمكان ليس فقط وصفا لقدرة الإنسان، بل معيارا يُقاس به حسن الأفعال الإلهية في باب التكليف. وهنا يظهر بوضوح أن التفكير الكلامي يتقاطع مع ما يسميه المنطق الحديث "الضرورة الأخلاقية"، أي العلاقة بين القدرة والمسؤولية.

عند هذه النقطة يمكن قراءة التراث الكلامي كنوع من "المنطق التطبيقي" قبل ظهور الاصطلاحات الحديثة. فالمتكلمون كانوا يسألون: هل يجوز منطقيا أن يُحاسب الإنسان على فعل لا يقدر عليه؟ وهل يستقيم عقلا أن يكون الفعل مجبورا ثم ينسب إلى صاحبه؟ هذه الأسئلة هي نفسها الأسئلة التي يناقشها الفلاسفة المعاصرون تحت عنوان العلاقة بين الحتمية والحرية.

فالتحليل المعاصر يسمح لنا بأن نفهم الاحتمالات هنا لا بوصفها نسبا رياضية، بل بوصفها تعددا في مسارات الفعل الممكنة أمام الإنسان. فالمكلف يقف دائما أمام بدائل: أن يفعل أو لا يفعل، أن يختار الخير أو الشر. وهذه البدائل هي ما يجعل الخطاب الديني خطابا أخلاقيا لا مجرد وصف كوني للأحداث. وعليه، فإن مراجعة المنطق الحديث لا تهدف إلى إسقاط نظريات رياضية على علم الكلام، بل إلى إظهار أن التراث الكلامي كان يحتوي بالفعل على بنية تحليلية دقيقة للتمييز بين الضروري والممكن والمستحيل.

النتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه الكلام هي أن مفهوم الاحتمال في علم الكلام ليس غريبا عن التراث، بل هو كامن في فكرة الإمكان نفسها. فالإمكان يعني تعدد الوجوه الممكنة للفعل، والضرورة الإلهية تعني شمول العلم والقدرة لهذه الوجوه كلها دون أن تلغي صفة الاختيار الإنساني داخلها. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى نموذج تحليلي يدمج بين الضرورة والاحتمال دون أن يضحي بأي منهما، وهو ما يمهد للانتقال إلى المطلب الثاني حيث يتم بناء هذا النموذج بشكل أكثر تركيا.

2-3 تطوير نموذج حديث للضرورات والاحتمالات في علم الكلام

انطلاقا من المراجعة التراثية، يمكن تطوير نموذج تحليلي حديث يجمع بين الإمكان البشري والوجوب الإلهي، من خلال ثلاثة عناصر مركزية:

1. **الضرورة الإلهية المطلقة:** كل الأمور تقع تحت مشيئة الله وقدرته، وهو ما تؤكده الآية: (وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ) سورة القصص: الآية 68 هذا يعكس مفهوم الضرورة المطلقة، حيث لا تتأثر إرادة الله بأي عامل بشري.
2. **الإمكان البشري المحدود:** قدرة الإنسان على الفعل محصورة ضمن الإمكان المحدث، وهو ما يجعل التكليف الأخلاقي مرهونا بقدرة المكلف الفعلية. الأمثلة: الشخص المريض الذي لا يستطيع الصوم، أو العاجز عن أداء الزكاة، حيث تقع المحاسبة ضمن حدود الإمكان الممنوح له.
3. **التفاعل بين الضرورة والاحتمالات الكلامية:** إذا تحقق الإمكان، يترتب التكليف الشرعي. والتكليف لا يشمل ما يفوق قدرة الإنسان الواقعية، بما يحقق التوازن بين القدرة الإلهية والحرية البشرية. مثال: القرارات الأخلاقية والاجتماعية، حيث يتم تقييم المسؤولية وفق الإمكان المتاح.

3-3 تطبيق النموذج على القضايا العقدية المعاصرة

إن قيمة أي نموذج كلامي لا تظهر في بنائه النظري فقط، بل في قدرته على تفسير القضايا العقدية التي ظل الجدل حولها ممتدا عبر التاريخ الإسلامي، وعلى رأسها مسألة القضاء والقدر، وصفات الله، وحدود المسؤولية الإنسانية. فإعادة بناء مفهوم الضرورة والاحتمالات لا تظل تمرينا فلسفيا مجردا، بل تصبح أداة لفهم الإشكالات التي ما زالت تؤثر في الخطاب الديني المعاصر، خاصة فيما يتعلق بعلاقة الإنسان بالفعل الإلهي، وحدود الحرية، ومعنى العدالة.

أول مجال يظهر فيه أثر هذا النموذج هو مسألة **القضاء والقدر**، وهي القضية التي شكلت محورا رئيسيا للصراع الكلامي منذ القرن الأول الهجري. الإشكال المركزي هنا هو: إذا كان كل شيء مقدرا، فكيف يُحاسب الإنسان؟ القضاء والقدر لا يُفهمان باعتبارهما إلغاء للإمكان، بل باعتبارهما الإطار الكلي الذي يحتوي جميع الإمكانات الممكنة. أي أن علم الله وقدرته يتعلقان بكل ما يمكن أن يقع، لكن وقوع أحد هذه الممكنات عبر الفعل الإنساني هو الذي يحدد مجال المسؤولية.

هذا الفهم يتسق مع التصور القرآني الذي يجمع بين شمول الإرادة الإلهية وإثبات الكسب الإنساني، كما في قوله تعالى: (لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْۗ) سورة البقرة: الآية 286

فالآية تثبت من جهة أن الفعل يُنسب إلى الإنسان، ومن جهة أخرى لا تنفي خضوعه للنظام الإلهي العام. لذا يمكن القول إن النص القرآني يؤسس لنموذج مزدوج: ضرورة كونية شاملة، وإمكان أخلاقي فردي. هذا الازدواج ليس تناقضا، بل توزيع للأدوار بين مستوى التقدير الإلهي ومستوى الفعل الإنساني.

في التراث الأشعري، يظهر هذا التوازن في نظرية "الكسب"، التي تحاول تفسير نسبة الفعل إلى العبد دون إخراج الفعل عن كونه مخلوقا لله. ورغم الانتقادات التي وُجهت لهذه النظرية، فإن أهميتها تكمن في أنها تمثل محاولة مبكرة لبناء نموذج يربط بين الضرورة والإمكان دون الوقوع في الجبر الصريح أو التفويض المطلق. أما المعتزلة، فقد شددوا على أن معنى العدل الإلهي يقتضي أن يكون الإنسان فاعلا حقيقيا لأفعاله، لأن الثواب والعقاب يفقدان معناهما إذا كان الفعل مفروضا عليه قهرا حيث أشار القاضي عبد الجبار إلى أن هذا النقاش التراثي يمكن إعادة قراءته اليوم بوصفه نقاشا حول طبيعة المسؤولية. فالقضية لم تكن في جوهرها ميتافيزيقية فقط، بل أخلاقية أيضا: كيف يكون الإنسان مسؤولا داخل عالم تحكمه ضرورة إلهية؟ [18]

المجال الثاني لتطبيق هذا النموذج هو باب **صفات الله**، خاصة صفة القدرة وصفة العدل. فالإيمان بقدرة الله المطلقة قد يُساء فهمه أحيانا على أنه نفي لأي انتظام عقلي أو أخلاقي في العالم، بينما التراث الكلامي كان حريصا على تأكيد أن القدرة الإلهية لا تعني العبث، بل ترتبط بالحكمة. يقول تعالى: (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ) سورة فصلت: 46الآية

[18] القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج8، ص. 12.

هذه الآية تؤسس لمفهوم كلامي عميق: القدرة المطلقة لا تنفصل عن العدل. ومن هنا يصبح الإمكان البشري شرطا لظهور هذا العدل. فلو كان الإنسان غير قادر، لما كان لوصف العدل معنى عملي.

تحليل صفات الله في ضوء نموذج الضرورة والاحتمالات يبرز أن العلم الإلهي يتعلق بكل الممكنات، لا بواحد منها فقط. وهذا يعني أن الاحتمال – بمعناه الكلامي – حاضر في علم الله دون أن يفرض على الإنسان مسارا واحدا قهريا. فالله يعلم ما يمكن أن يختاره الإنسان، لكن العلم لا يساوي الإكراه. هذا التمييز الدقيق كان حاضرا عند المتكلمين حين فرقوا بين العلم والتأثير، وهو تمييز يسمح اليوم بتجاوز كثير من الإشكالات التي تطرح في الخطاب المعاصر حول الحرية والجبر.

أما المجال الثالث فهو **المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية**. فالنموذج الذي يربط التكليف بالإمكان يسمح بإعادة قراءة كثير من القضايا المعاصرة، مثل العدالة الاجتماعية، والقدرة على الالتزام الديني، وظروف الإكراه. فالفقه الإسلامي نفسه قائم على قاعدة: "الاستطاعة شرط في التكليف". هذه القاعدة ليست فقهية فقط، بل كلامية في أساسها، لأنها تعكس تصورا معينا للعلاقة بين القدرة والواجب.

عندما يُحاسب الإنسان وفق ما يستطيع، فإن الخطاب الديني يتحول من خطاب قهري إلى خطاب واقعي يراعي اختلاف الظروف. وهذا ينسجم مع المقصد القرآني العام الذي يربط التكليف بالوسع: (فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) سورة التغابن: 16الآية

الآية هنا لا تخفف من قيمة الواجب، بل تعيد تعريفه في ضوء الإمكان الواقعي. ومن منظور تحليلي، هذا يعني أن الاحتمالات الأخلاقية متعددة بتعدد قدرات الناس، بينما المعيار الإلهي ثابت في عدله.

النتيجة التي يكشف عنها هذا التطبيق أن إعادة بناء مفهوم الضرورة والاحتمالات لا تهدف إلى تعديل العقيدة، بل إلى توضيح بنيتها العقلية الداخلية. فهي تُظهر أن التراث الكلامي كان يسعى منذ البداية إلى حل معضلة لا تزال حاضرة في الفكر الإنساني: كيف يجتمع النظام الكوني الشامل مع الحرية الفردية؟ النموذج المقترح يبين أن الحل لا يكمن في إلغاء أحد الطرفين، بل في فهم العلاقة بينهما كعلاقة احتواء: ضرورة إلهية تحتوي إمكانًا إنسانيًا، وإمكان إنساني يكتسب معناه الأخلاقي داخل هذه الضرورة.

بهذا المعنى، يصبح علم الكلام مجالا حيا قابلا للتجديد، لا لأنه يتخلى عن تراثه، بل لأنه يعيد قراءة هذا التراث بأدوات تحليلية تكشف عمقه الفلسفي. وتطبيق مفهوم الضرورة والاحتمالات على القضايا العقدية المعاصرة يثبت أن الفكر الكلامي لا يزال قادرا على إنتاج نماذج تفسيرية قوية، قادرة على مخاطبة العقل الحديث دون أن تفقد جذورها النصية والتراثية.

4- الخاتمة:

يتبين من خلال هذا البحث أن إشكالية الإمكان والوجوب في علم الكلام الإسلامي ليست مجرد نقاش نظري تجريدي، بل هي محور تأسيسي لفهم العلاقة بين القدرة الإلهية والحرية الإنسانية، وبين العدالة والتكليف والمسؤولية. فقد كشفت الدراسة أن الجدل بين مدرستي المعتزلة والأشاعرة لم يكن صراعا حول أصل المسؤولية، بل كان اختلافا في تفسير مجال الحرية وحدودها داخل النظام الإلهي الشامل. فبينما أكد

الاتجاه الاعتزالي على الإمكان الإنساني الحقيقي بوصفه شرطا للعدل الإلهي، سعى الاتجاه الأشعري إلى حفظ مطلقية القدرة الإلهية دون إلغاء التكليف، عبر مفهوم الإمكان المحدث ونظرية الكسب.

كما أظهرت إعادة قراءة هذه المواقف في ضوء التحليل المنطقي الحديث أن التراث الكلامي كان يمتلك بنية عقلية دقيقة تسمح بدمج الضرورة والاحتمال في نموذج واحد: ضرورة كونية شاملة تحتوي إمكانا إنسانيا أخلاقيا. وهذا النموذج لا يلغي الحرية ولا ينفي القضاء والقدر، بل يعيد توزيعهما على مستويين متكاملين: مستوى التقدير الإلهي الكلي، ومستوى الفعل الإنساني الجزئي. ومن هنا يتضح أن الفكر الكلامي لا يعاني من تناقض داخلي، بل يقدم محاولة مبكرة وعميقة لحل معضلة فلسفية ما تزال حاضرة في الفكر الإنساني المعاصر: كيف يمكن أن يكون الإنسان مسؤولا داخل عالم تحكمه إرادة مطلقة؟

إن القيمة الحقيقية لهذا التراث تظهر في قابليته للتجديد؛ فمفاهيم الإمكان والوجوب، حين تُقرأ قراءة تحليلية معاصرة، تتحول إلى أدوات لفهم قضايا الحرية، والعدالة، والمسؤولية الاجتماعية، دون الانفصال عن أصولها النصية والعقدية. وعليه، فإن علم الكلام ليس علما تاريخيا مغلقا، بل مجال فكري حي، قادر على الحوار مع المنطق الحديث والفلسفة الأخلاقية، وإنتاج نماذج تفسيرية تحفظ التوازن بين الإيمان والعقل، وبين الضرورة الإلهية والإمكان الإنساني. وهذا التوازن هو جوهر الرؤية الإسلامية للإنسان: كائن مسؤول، يتحرك داخل نظام إلهي شامل، دون أن يفقد معنى الاختيار أو قيمة الفعل الأخلاقي.

التوصيات:

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج حول العلاقة بين الإمكان البشري والوجوب الإلهي، يمكن اقتراح جملة من التوصيات العلمية والمنهجية التي تسهم في تطوير الدراسات الكلامية المعاصرة:

-تعميق الدراسات المقارنة بين تراث المعتزلة والأشاعرة، ليس بوصفهما اتجاهين متعارضين فقط، بل باعتبارهما نموذجين تكامليين لفهم الحرية والمسؤولية، مما يسمح بإعادة بناء خطاب عقدي أكثر توازنا.

-توظيف أدوات المنطق والفلسفة المعاصرة في قراءة علم الكلام، بهدف إبراز بنيته التحليلية العميقة، وربط مفاهيم الإمكان والضرورة بالنقاشات الحديثة حول الحتمية والحرية والمسؤولية الأخلاقية.

-إدماج مباحث علم الكلام في الدراسات الإنسانية المعاصرة، خاصة في مجالات الأخلاق، وعلم الاجتماع الديني، وفلسفة القانون، لما يتيحه مفهوم التكليف المرتبط بالاستطاعة من إمكانات تفسيرية واسعة.

-إعادة صياغة الخطاب الديني التربوي على أساس الربط بين التكليف والإمكان، بما يعزز فهما واقعيا للواجبات الدينية، ويراعي اختلاف القدرات والظروف الإنسانية، انسجاما مع مقاصد العدل الإلهي.

-تشجيع البحوث البينية التي تجمع بين الدراسات الشرعية والفلسفية والنفسية، من أجل تطوير نموذج معاصر للمسؤولية الإنسانية يستفيد من التراث الكلامي دون أن ينفصل عن أسئلة العصر.

5- قائمة المصادروالمراجع:

- القرآن الكريم
- ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. بيروت: دار صادر، ط3، ج1.
- الإبانة عن أصول الديانة. لأبو الحسن الأشعري. تحقيق: فؤاد سزكين. القاهرة: دار الأنصار.
- واصل بن عطاء، أبو حذيفة المخزومي (80–131هـ)، مؤسس فرقة المعتزلة، في كتبه ورسائله الكلامية التي نُقلت في المعاجم والكتب التراثية، مثل *أصناف المرجئة* و*معاني القرآن*، حيث يناقش مسائل الإمكان والوجوب وقدرة الإنسان على الاختيار.
- ابن فارس، *مقاييس اللغة*، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1399هـ/1979م، ج6.
- الغزالي، *المستصفى من علم الأصول*، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/1993م، ج1.
- أبو الحسن الأشعري، *الإبانة عن أصول الديانة*، تحقيق فؤاد سزكين، دار الأنصار، القاهرة، 1397هـ.
- *مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1950م، ج1.
- القاضي عبد الجبار بن أحمد، *شرح الأصول الخمسة*، تحقيق عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، 1965م.
- **صحيح مسلم**؛ مسلم بن الحجاج، كتاب **الصيد والذبائح**، باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة، حديث رقم (1955)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.